تقرير حول المؤتمر العلمي العالمي الرابع
بعنوان: دور الاقتصاد الإسلامي في بناء اقتصاديات الدولة

د. الهندي أحمد الشريف مختار الأمين(١)

أولاً: البيان الختامي والتوصيات:

انطلاقاً من مسؤولية الجامعة وفقاً لرسالتها تجاه التأصيل وقياماً بدورها ، كان لابد من النظر في قضايا الاقتصاد الإسلامي وما يمكن أن تقوم به الجامعة من دور في بناء اقتصاديات الدولة .

جاء هذا المؤتمر الذي انعقد في الفترة من ٢٨ إلى ٢٩ من شهر صفر للعام ١٤٤٠ هـ الموافق له ٦ إلى ٧ نوفمبر ٢٠١٨م بقاعة الصداقة بالخرطوم بعنوان: ﴿**دور الاقتصاد الإسلامي في بناء اقتصاديات الدولة**﴾ تحت شعار: قوله تعالى : ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٥]، وبرعاية كريمة من النائب الأول لرئيس الجمهورية الفريق أول ركن بكري حسن صالح ، وإشراف وزيرالتعليم العالي والبحث العلمي، الدكتور. الصادق الهادي المهدي، ووالي ولاية الجزيرة الدكتور / محمد طاهر إيلا، وبمشاركة فاعلة من الباحثين والمهتمين بقضايا الاقتصاد الإسلامي من داخل وخارج السودان، لتحقيق الأهداف الآتية:

(أ) التعرف على مفاهيم الاقتصاد الإسلامي .

(ب) الوقوف على العلاقات الاقتصادية الدولية في الإسلام .

(ت) بيان أصول القيم الإيمانية والأخلاقية في النظام المالي النقدي الإسلامي .

(ث) توضيح الضوابط والتشريعات الاقتصادية المالية للاقتصاد الإسلامي.

(١) أستاذ الفقه وأصوله المساعد – كلية الشريعة – جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم.

(ج) إبراز دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي .

(ح) توجيه مناهج التعليم نحو الاقتصاد الإسلامي .

وذلك تحت سبعة محاور هي:

١. **مفاهيم وقيم الاقتصاد الإسلامي** : ويشمل : (مفهوم الاقتصاد الإسلامي – مفهوم اقتصاديات الدولة – منظومة القيم الإيمانية والأخلاقية في الاقتصاد الإسلامي) .

٢. **النظم والتشريعات الاقتصادية والمالية في الإسلام**: ويشمل: (الضوابط الشرعية – القوانين – اللوائح – القرارات).

٣. **المقاصد الشرعية المرعية في التكامل الاقتصادي** : ويشمل :

(أ) المقاصد الشرعية المرعية .

(ب) نظرة الاقتصاد الإسلامي للمشكلات الاقتصادية العالمية : (العولمة – الإغراق – غسل الأموال – المقاطعة الاقتصادية – سعر الفائدة – البطالة – التضخم) .

(جـ) منظمة التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية

٤. **تجارب المؤسسات الاقتصادية والمالية الإسلامية قديماً وحديثاً**، ويشمل: (المصارف – التأمينات – الأوقاف – الزكاة –سوق الأوراق المالية – تجارب الدول الإسلامية) .

٥. **تجربة المؤسسات الاقتصادية والمالية الإسلامية في جمهورية السودان**، ويشمل : (الزكاة – الأوقاف – المصارف – التأمينات – أسواق الأوراق المالية – المؤسسات الخيرية – تجربة جمهورية السودان) .

٦. **المشكلات والتحديات التي تواجه الاقتصاد الإسلامي،** وتشمل : (محددات التطبيق المعاصر على اقتصاديات الدول الإسلامية – كفاءة القوى البشرية) .

٧. **دور مناهج التعليم في نشر ثقافة الاقتصاد الإسلامي .**

وقد بدأت فعاليات المؤتمر ، في يومها الأول بالجلسةِ الافتتاحية، التي خاطبها رئيس اللجنة العليا للمؤتمر الدكتور. عثمان أحمد محمد البشير، موضحاً أهمية قيام المؤتمر وأهدافه ومحاوره ، متناولاًالمراحل التي مر بها المؤتمر إلى أن وصل إلى نهاياته، معدداً اللجان التي كان لها إسهام واضح في إنجاح المؤتمر .

ثم جاءت كلمة ممثل الوفود الخارجية المشاركة في أعمال المؤتمر الدكتور. سعيد بن أحمد صالح فرج والذي أكد أهمية المؤتمر شاكراً حكومة السودان وجامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم على تنظيم هذا المؤتمر .

كما خاطب الجلسة الأخ مدير الجامعةالدكتور. محمود مهدي الشريف خالد، شاكراً رئاسة الجمهورية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي لرعايتهما للجامعة ولبرامجها وأنشطتها . كما شكر حكومة ولاية الجزيرة لمساندتها للجامعة في إنفاذ برامجها وحيَا الإسهامات الجليلة التي قدمها نفرٌ من الخيرين في خدمة الجامعة ودعم مسيرتها وتثبيت أركانها . ثم وضح دور الجامعة ممثلةً في كلياتها في النهوض بالعملية التعليمية والبحث العلمي وخدمة المجتمع وعدد ما قامت به الجامعة من مؤتمرات سابقة.

ثم خاطب الجلسة الأخ رئيس مجلس الجامعة د. محمد يوسف علي موضحاً دور الجامعة العلمي والدعوي ،وأكد أن انعقاد هذا المؤتمر في هذا

الظرف يدل على عظمة وريادة الجامعة ودورها في خدمة قضايا المجتمع والأمة .

واختتمت الجلسة الافتتاحية بكلمة الأخ وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور الصادق الهادي المهدي والذي عبر عن سعادته بقيام المؤتمر مثمناً جهود الجامعة في خدمة قضايا التأصيل والاقتصاد الإسلامي ووعد بدعم الجامعة لإنفاذ برامجها ومشروعاتها ضمن ميزانية العام ٢٠١٩م.

ثم أعقب الجلسة الافتتاحية جلستان نوقشت فيهما عدد عشر أوراق علمية.

وفي اليوم الثاني والختامي استمر انعقاد جلسات المؤتمر في ثلاث قاعات متوازية للجلسة الأولى نوقشت فيها خمس عشرة ورقة علمية، ثم الجلسة الثانية نوقشت فيها خمسأوراق علمية.

وتوصل المؤتمر في ختام جلساته إلى التوصيات الآتية :

١. أن تتبنى الهيئة العليا للبحث العلمي والابتكار بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي تمويل الأنشطة البحثية في مجال الاقتصاد الإسلامي.
٢. على الجهات التشريعية المختصة انزال مبادئ الاقتصاد الإسلامي إلى واقع المؤسسات الاقتصادية بما يسهم في نشر فقه المقاصد الشرعية المرعية في الاقتصاد الإسلامي.
٣. اعتماد مؤسسات العمل الطوعي الخيرية برامج للتوعية بأهمية العمل الطوعي في سد فراغات البرامج الاقتصادية للدولة.
٤. أن تتبنى رئاسة الجمهورية إنشاء ورعاية مركزٍ بحثي متخصصٍفي دراسات الاقتصاد الإسلامي بجامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم.
٥. على الجهاز المصرفي تفعيل جميع صيغ التمويل الإسلامي وعدم

الاقتصار على صيغة المرابحة.

٦. على الجهاز المصرفي تفعيل صيغة القرض الحسن إيماناً بوعد الله سبحانه وتعالى .

٧. أنتتبنى رئاسة الجمهورية إنشاء هيئة استشارية عليا للأوقاف.

٨. أن تتبنى رئاسة الجمهورية إنشاء مصرف خاص للأوقاف.

٩. أن تتبنى إدارة تأصيل المعرفة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي إصدار موجهات لتأصيل مناهج كليات الاقتصاد بمؤسسات التعليم العالي السودانية .

١٠. أن ترعى إدارة تأصيل المعرفة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتعاون مع جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم تعميم محاور المؤتمر كأنموذج لحلقات نقاش ومنتديات.

١١. أن تتبنى إدارة تأصيل المعرفة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي نشر وترجمة بحوث المؤتمر .

١٢. أن يعمل ديوان الزكاة على الاستفادة من التجربة الماليزية في توظيف أموال الزكاة لتحقيق أعلى مستويات التنمية الاقتصادية .

١٣. أنتتبنى منظمة التعاون الإسلامي إبراز الدور الريادي للتجربة السودانية والماليزية في مجال الزكاة.

١٤. أن يتبنى مجمع الفقه الإسلامي السوداني اعتماد المذهب الراجح في مجال التعامل في الأدوات المالية الإسلامية بما يحقق المصالح ويدرأ المفاسد.

١٥. أن يتبنى الجهاز المصرفي بالتعاون مع جامعة القرآن الكريم تأصيل العلوم وضع برامج وآليات لتعزيز القيم الإيمانية والأخلاقية للعاملين بالمؤسسات المالية والاقتصادية.

١٦. أن تعتمد كليات الاقتصاد مقرر اقتصاديات اللغة ضمن برامجها .

والله الموفق ،،،

د. عثمان أحمد محمد البشير

رئيس اللجنة العليا للمؤتمر

ثانيا: تقرير عن بحوث المؤتمر:

المحور الأول: مفاهيم وقيم الاقتصاد الإسلامي:

وشمل (مفهوم الاقتصاد الإسلامي، مفهوم اقتصاديات الدولة ، منظوم القيم الإيمانية والأخلاقية في الاقتصاد الإسلامي). وقدمت في هذا المحور خمسة بحوث جاءت على النحو الأتي:

مفهوم الاقتصاد الإسلامي – النشأة والتطور للدكتور عبد اللطيف سليمان عثمان والدكتور هيثم إبراهيم محمد محمود ركز البحث على مفهوم الاقتصاد الإسلامي من حيث حداثته كمصطلح من ناحية وقدم قضاياه وموضوعاته من ناحية أخرى ، وذلك على اعتبار أن علماء المسلمين في السابق بحثوا عدداً من موضوعات الاقتصاد كما جاء في كتب الخراج لأبي يوسف وكتاب أحبار علوم الدين للغزالي أو غيرها .وهدف البحث إلى عرض مفهوم الاقتصاد الإسلامي من حيث نشأته وتطوره والمقارنة بينه وبين غيره من المذاهب الاقتصادية الأخرى .وتوصلت الدراسة إلى أهمية

نشر مفهوم الاقتصاد الإسلامي على مستوى العالم كما أوضحت الدراسة شمولية الاقتصاد الإسلامي لكافة مناحي الحياة .

وجاء البحث الثاني بعنوان **المفاهيم الأساسية للاقتصاد الإسلامي ودورها في تمكين الاستخلاف** للدكتور الإمام طيب الأسماء حمد ، تناول البحث المفاهيم الأساسية للاقتصاد الإسلامي.

وجاء البحث الثالث بعنوان : **المصارف الإسلامية رؤية تأصيلية للمفهوم والدور** للدكتور ناجي مصطفى بدوي سليمان ، وهدف البحث إلى التعريف بالمصرف الإسلامي وبيان مفهومه وماهيته، تم تأصيل هذا المفهوم والدور في ضوء قواعد أصول الفقه الإسلامي وركز البحث لتحقيق هذا الهدف على تشخيص إشكالية الاقتصاد الفقهي وذلك بمحاولة الكشف عن جوانب التداخل بين الفقه والاقتصاد وجوانب الانفراد ، ومن هنا تظهر أهمية البحث كما تظهر أهميته من كونه محاولة لتأصيل مفهوم المصرف الإسلامي وماهيته وبيان دوره .

أما البحث الرابع فقد حمل عنوان: **مفاهيم وقيم الاقتصاد الإسلامي وعلاقتها بالعدالة الاجتماعية** للباحث الدكتور حسن محمد أحمد محمد تناول البحث مفاهيم وقيم الاقتصاد الإسلامي وربطها بمفهوم تحقيق العدالة الاجتماعية في الإسلام وهدف البحث إلى إبراز القيم التي تميز بها الاقتصاد الإسلامي عن غيره من النظم الأخرى، والتي من ضمنها أن الاقتصاد الإسلامي يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية ورفاهية المجتمع .

وجاء البحث الخامس بعنوان : **دور الاقتصاد الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفساد** للدكتور سفيان أحمد عمر فوكه هدف البحث إلى

طرح الاقتصاد الإسلامي كبديل ناجع لتحقيق القضايا التي تنشدها المجتمعات البشرية والتي تشمل الاستخلاف والتمكين في الأرض، كما هدف إلى تحقيق التنمية وضمان استدامتها واستمراريتها ويأتي ذلك في كون الاقتصاد الإسلامي رباني المصدر مما يكسبه القدرة على تحقيق آمال وطموحات البشرية في حياة كريمة وحل مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية.

المحور الثاني : النظم والتشريعات الاقتصادية والمالية في الإسلام:

وفيه ثالثة بحوث جاءت على النحو التالي :

البحث الأول : جاء بعنوان: **أثر التشريعات الاقتصادية الإسلامية في بناء اقتصاديات الدولة** للدكتور أحمد الزين أحمد حامد تناول الباحث مفهوم الاقتصاد الإسلامي من منظور التشريعات والنظم الإسلامية والمصادر التشريعية التي بُنيت على هذا المفهوم، وجاءت أهمية البحث من كونه اورد بعض لانماذج والتطبيقات للتشريعات الإسلامية والنظم التي تقوم على المصادر الإسلامية والتي تسهم في بناء اقتصاد إسلامي يؤدي إلى بناء اقتصاديات الدولة. وهدف البحث إلى إبراز خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي أسباب المشكلة الاقتصادية وطرق حلها في التشريعات الإسلامية الاقتصادية .

أما البحث الثاني فقد حمل عنوان: **السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي «دراسة مقارنة»** للدكتور فتح الرحمن عبد الله محمد الصيافي والدكتور عثمان صالح محمد علي – تناول البحث السياسة المالية في النظام الاقتصادي الإسلامي مقارنة بالنظام الاقتصادي الرأسمالي حيث ابرز المفاهيم الأساسية والأهداف السياسية المالية في النظامين وكذلك ادوات

السياسة المالية في كلاء النظامين وهدف البحث إلى الكشف عن السياسة المالية المثلى لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية وإبراز قدرة النظام الاقتصادي الإسلامي في تقديم سياسة مالية أكفأ من النظام الرأسمالي.

أما البحث الثالث فقد جاء بعنوان: **أصول الفكر الاقتصادي في القرآن الكريم** للباحث الدكتور جاسم الفارسي – تناول البحث أصول الاقتصاد في القرآن الكريم وذكر الباحث فيه أن أصول الاقتصاد بالمنظور القرآني هي القواعد الدائمة في صناعة التمكين الحضاري لكونه أحد المبادئ المهمة لتحقيق مقاصد الشريعة في عمارة الأرض وبين من خلال البحث الأصول العقدية والإيمانية وعلاقتها بالاقتصاد الإسلامي وخلص البحث إلى أن الاقتصاد الإسلامي يقوم على رؤية توحيدية ومنظومة معرفية منهجية وأخلاقية وتشريعية هي مصدر تميزه ومن هنا فإن الاقتصاد الإسلامي لا يقبل الإسقاطات الفكرية الأخرى لكونه العلم المنبسق من وحدانية الله وحده .

المحور الثالث : المقاصد الشرعية في التكامل الاقتصادي:

اشتمل هذا المحور على خمسة بحوث على النحو التالي :

البحث الأول : وقد جاء بعنوان: **المقاصد الشرعية المرعية واثرها في الاقتصاد الإسلامي** للدكتور صديق زين العابدين النور أبكر تمثلت أهمية البحث في كونه محاولة لإظهار أثر المقاصد الشرعية في الاقتصاد مع بيان أنواعها وأثرها كما أبرز البحث مقاصد الشريعة في ممارسة الأنشطة الاقتصادية وبين المقاصد الشرعية في كسب المال وإنفاقه وحقوق العاملين .

أما البحث الثاني فقد حمل عنوان: **الفائدة وتطابقها مع الربا تطابق المعنى والمقصد** للدكتور كمال الأمين محمد فضل الله ، هدف البحث إلى إبراز مدى

الحاجة الماسة لتقييم ومراجعة قوانين الجهاز المصرفي والإجراءات المصرفية التي تمارسها المصارف الإسلامية والبنوك التجارية والمؤسسات المالية التابعة لها، كما هدف إلى محاولة وضع مرشد للصيغ الإسلامية وفق الأحكام الفقهية وتناول الباحث مفهوم الفائدة والربا والربح، وذكر أدلة تحريم الربا والفائدة.

وجاء البحث الثالث بعنوان: **البطالة آثارها السلبية والحلول في الفكر الإسلامي** للدكتور خميس غربي حسين تناول الباحث البطالة باعتبارها من أعظم المشكلات التي يعاني منها العالم أجمع وتأتي خطورتها من جملة الآثار السلبية الناتجة عنها والتي تشمل مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذكر الباحث أن سوء الإدارة والتخطيط في الدول الإسلامية من أهم الأسباب المباشرة لأزمة البطالة، وتناول الباحث موقف الإسلام من البطالة وحلولها التي من كونه محاولة لبيان آثار البطالة والمقاصد الشرعية المرعية للتكامل الاقتصادي وصولاً إلى محاولة تفكيك هذه المشكلة.

وجاء البحث الرابع من هذا المحور بعنوان: **الاقتصاد الإسلامي بين البواعث الإيمانية والمقاصد الشرعية** للدكتور عبد الرحيم خطوف البحث محاولة لمعالجة مشكلة ضعف اقتصاديات الدول العربية وتخلفها وتساءل الباحث إلى أي حدٍ يمكن أن يسهم الاقتصاد الإسلامي ببواعثه الإيمانية ومقاصده الشرعية في بناء الدولة؟ وهدف البحث إلى التعرف الاقتصاد الإسلامي وإدراك أهميته العمل بالمقاصد الشرعية الاقتصادية، وأبان أن الاقتصاد الإسلامي يقوم على بواعث إيمانية وقيم أخلاقية.

البحث الخامس جاء بعنوان: **المقاصد الشرعية المرعية في تحقيق التكامل في المجالات الاقتصادية** للدكتور أحمد الحسينات – تناول البحث مقاصد

الاقتصاد الإسلامي وسبل تحقيق كل مقصد من تلك المقاصد التي هي كما ذكر الباحث عماد الاقتصاد الإسلامي وتناول البحث كذلك بعض الآثار السلبية التي تترتب على مخالفة تلك المقاصد، وهدف البحث إلى تسليط الضوء على مقاصد الاقتصاد الإسلامي ونشرها بين أفراد المجتمع وتوصل البحث إلى جملة من المقاصد منها العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع ومقصد تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد والجماعة .

المحورالرابع: تجارب المؤسسات الاقتصادية والمالية الإسلامية قديماً وحديثاً:

جاء هذا المحور في خمسة بحوث هي:

جاء البحث الأول بعنوان: **الوقف في الحضارة الإسلامية (مفهومه وتاريخه ودوره التنموي)** للدكتورة خديجة خيري عبدالكريم، والأستاذة / فاطمة الطيب قسم السيد محمد زين، تناول البحث الوقف في الحضارة الإسلامية، مفهومه وتاريخه ودوره التنموي، يهدف إلى التذكير بالدور الإيجابي الرائد الذي ينبغي لمؤسسة الوقف أن تلعبه في تنمية مجتمعاتنا الإسلامية المعاصرة كما كان في الماضي، وخلص البحث إلى أن الوقف مؤسسة مالية تطوعية خيرية، كان لها دور فاعل - على مر عصور التاريخ الإسلامي- في عملية تطوير وتنمية المجتمعات الإسلامية فمن خلال تمويله - أي الوقف- لكثير من مؤسسات البنى التحتية الارتكازية (المؤسسات التعليمية والصحية والدينية...) وتنميته للموارد البشرية - بزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع - ؛ قلل الوقف الاعتماد على القطاع العام (الحكومي)، وزاد من النمو الاقتصادي، وحقق العدالة الاجتماعية.

أما البحث الثاني فقد حمل عنوان: **الأساليب الحديثة لوقف النقود الجماعي ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية**، للدكتور إبراهيم بن محمد بلبالي، حاول من خلاله توضيح دور تلك الأساليب في التنمية الاقتصادية، منطلقاً من إشكالية مفادها : ما هو حجم الدور الذي يمكن أن يَطّلع به وقف النقود الجماعي – عموماً، وعن طريق أساليبه الحديثة خصوصاً – في التنمية الاقتصادية؟ وقد خلص البحث إلى : أن وقف النقود الجماعي رافد قوي من روافد تمويل التنمية الاقتصادية؛ إذ ينطبق مفهوم وقف النقود الجماعي بجميع أنواعه على مفهوم التنمية، ويبدو هذا التوافق جلياً في وقف النقود الجماعي للاستثمار والتنمية، والذي يعزز هذا الدور له هو أهدافه وإمكانية تطبيق حوكمة الأوقاف فيه، وتنوع طرق استثماره، ولذلك فمما تجدر التوصية به في نهاية هذا البحث ضرورة وضع حد للمجافاة التي يلاقيها هذا النوع من الوقف في بعض الدول العربية كالجزائر وضرورة اعتباره نوعاً خاصاً ومهماً من أنواع الوقف، وإيلائه مزيداً من العناية من قبل السلطات المكلفة بالأوقاف في الدول الإسلامية تشريعاً وتنظيماً وتطبيقاً.

أما البحث الثالث فقد جاء بعنوان: **أثر الزكاة على الموازنة العامة** للدكتورة هاجيرة ديلمي، هدف البحث إلى إبراز الآثار المحتملة للزكاة على الموازنة العامة، من خلال توفيرها لموارد مالية إضافية تدعم إيرادات الموازنة العامة، وتكفلها بتغطية بعض أوجه النفقات العامة الإجبارية، كنفقات التعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية، والتي عادة ما يتم تمويلها عن طريق عائدات الدولة من الضرائب. ومن أهم النتائج التي خلص لها البحث أن الزكاة يمكن أن تؤثر إيجاباً على الموازنة العامة، فمن جانب النفقات العامة

تسهم في تخفيض الإنفاق العام بمقدار الموارد الزكوية المخصصة للأنشطة التي تنتج السلع والخدمات العامة والمساعدات الاجتماعية والرعاية الإنسانية، الأمر الذي يسهم في التأثير النوعي الإيجابي على مستوى الإيرادات العامة، بتقليص الموارد الموجهة لتمويل بعض المجالات التي تمت إقامتها عن طريق الزكاة، مما يعني أن الموازنة العامة ستحقق بعض التوفير في مواردها.

وجاء البحث الرابع بعنوان: **تجربة ماليزيا في تنظيم الزكاة ـ قراءة في تقرير بيت الزكاة في ولاية سيلانجور ٢٠١٥م** ، د. سعيد بن أحمد صالح فرج، هدف هذا البحث لعرض التجربة الماليزية في تنظيم الزكاة للاستفادة منها، والوقوف على إسهامات هذه التجربة في تحقيق التنمية المجتمعية، ومحاربة الفقر، مع تسليط الضوء على أبرز إيجابياتها، وقد توصل الباحث في هذا البحث لعدة نتائج من أبرزها: تهدف مؤسسة بيت الزكاة في ولاية سيلانجور إلى عدة أهداف من أبرزها (مكافحة الفقر – رفع المستوى الاقتصادي للمجتمع الإسلامي)، زيادة ثقة أرباب الأموال فيه حتى وصل إجمالي جبايته للزكاة في عام ٢٠١٥م أربعة مليار رنجت، من المشاريع التنموية في بيت الزكاة في ولاية سيلانجور (بيت المودة لرعاية المسنين – بيت الحسنة لرعاية الأطفال – برامج لتطوير الطالب – إعمال سهم في الرقاب- إعمال سهم المؤلفة قلوبهم- بناء وحدات سكنية للفقراء ...الخ).

أما البحث الخامس فقد جاء بعنوان: **تطور التمويل الإسلامي في ضوء التجربتين الأوروبية والأنجلوأمريكية** للدكتور / حسن السوسي.

المحورالخامس: **تجربة المؤسسات الاقتصادية والمالية الإسلامية في جمهورية السودان:**

وفيه خمسة بحوث جاءت عل النحو التالي:

البحث الأول بعنوان: **دور سوق الخرطوم للأوراق المالية في التنمية الاقتصادية في السودان في الفترة "١٩٩٨ـ٢٠١٧م"** للدكتورة هند يوسف سليمان أبوقرون، تناول البحث إبراز دور سوق الخرطوم للأوراق المالية في التنمية الاقتصادية في السودان للفترة (٢٠٠٣ – ٢٠١٧م). وتمثلت أهمية البحث العلمية في إثراء المكتبات ببحوث تتعلق بدور سوق الخرطوم للأوراق المالية في التنمية الاقتصادية في السودان، وأهمية عملية تتمثل في مساعدة صناع القرار والسياسات بإبراز أهمية دور سوق الخرطوم للأوراق المالية في التنمية الاقتصادية في السودان، وهدف البحث إلى توضيح خصائص وأنواع سوق الأوراق المالية، ومعرفة الوظائف الاقتصادية لسوق الأوراق المالية، وتوضيح نشأة وتطور سوق الخرطوم للأوراق المالية وبيان دور سوق الخرطوم للأوراق المالية في التنمية الاقتصادية في السودان.

وجاء البحث الثاني بعنوان: **دور الوقف الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان، من ١٩٧٢م حتى ١٩٨٥م، دراسة في التاريخ المعاصر،** للدكتور فتح الرحمن محمد الأمين محمد عثمان العراقي، حاول الباحث رصد دور الوقف في التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة من ١٩٧٢م حتى ١٩٨٥م وهي الفترة التي تعرف سياسياً (بحكومة ثورة مايو) أو الحكومة العسكرية الثانية. وهدف الموضوع للحديث عن دور الوقف الإسلامي في التنمية في السودان في الفترة من ١٩٧٢م حتى ١٩٨٥م، وتوضيح دوره في بناء اقتصاديات الدولة ومؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية ذات النفع العام في إطار فلسفة الوقف، ونشر ثقافته وسط العناصر المستهدفة.

وجاء البحث الثالث بعنوان: **أثر الزكاة في معالجة الفقر "دراسة تطبيقية في ولاية كسلا ٢٠١٣ ـ ٢٠١٧ "**، للدكتور عادل إدريس محمد علي، هدف البحث إلى إبراز أثر الزكاة في تقليل حدة الفقر، حيث أنها تمثل شكلاً من أشكال العدالة التوزيعية للدخل. بالتركيز على تجربة ديوان الزكاة كسلا في الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٧م) كواحدة من المؤسسات الاقتصادية المناط بها إحداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي. وتوصلت الدراسة إلى أن للزكاة دوراً في محاربة الفقر من خلال التوسع الأفقي والرأسي حيث أسهمت الزكاة بنسبة تفوق ٦٠٪ في دعم المشروعات الأفقية ونسبة تفوق ٣٦٪ في دعم المشروعات الرأسية للفقراء والمساكين بولاية كسلا.

أما البحث الرابع فقد جاء يحمل عنوان: **التأمينات والضمان الاجتماعي ونظامهما القانوني في السودان (دراسة مقارنة)**، للدكتور جودة إبراهيم محمد النور، هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الضمان فقهاً وقانوناً، ومعرفة نشأة الضمان بالإضافة إلى التعرف على مشروعية الضمان وأركانه، وكذلك صيغة وحكم الضمان حسب القانون. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة: استخدام الضمان في الفقه الإسلامي بمعنى الكفالة، أي ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة بالحق الذي قد يكون دَيناً أو عيناً أو نفساً، قسم الفقهاء الضمان إلى الكفالة بالنفس، والكفالة بالمال، وأن العلاقة بين المصرف الإسلامي وأصحاب الودائع الاستثمارية يحكمها عقد المضاربة، ومن ثم لا يجوز للمصارف الإسلامية أن تضمن للمودع وديعته.

جاء البحث الخامس بعنوان: **دور المحاسبة في رفع كفاءة التخطيط والرقابة لبناء اقتصاد سليم (تجربة المؤسسات المالية الإسلامية بالسودان)**،

للدكتورة ساره الأمين يوسف، هدف هذا البحث إلى التعرف على دور المحاسبة في رفع كفاءة التخطيط والرقابة لبناء اقتصاد سليم، والتعرف على طبيعة عمليات التخطيط والرقابة في المؤسسات المالية الإسلامية إضافة إلى محاولة معرفة مدى اهتمام المؤسسات المالية بعملية التخطيط والرقابة وكيفية الاستفادة منه في بناء اقتصاد سليم، وتوصلت الدراسة إلى أن للمحاسبة دوراً واضحاً في التخطيط المالي والرقابة المالية وفي رفع القوة الاستثمارية للمؤسسات المالية، كما توصلت أيضاً إلى أن البنوك الإسلامية تقوم بتحقيق التوازن بين التيار النقدي والعيني في الاقتصاد وذلك من خلال قبول مدخرات الأفراد وقيامها بخلق الودائع المشتقة لتقديم السيولة النقدية لمن يحتاجها من خلال توفير القروض والسلفيات.

المحورالسادس: المشكلات والتحديات التي تواجه الاقتصاد الإسلامي

قدمت تحت هذا المحور خمسة بحوث جاءت كالتالي:

البحث الأول جاء بعنوان: **الاقتصاد الإسلامي في ظل النظام العالمي المتغير** للدكتورة وصال عبدالله محمد أحمد محمد صالح، تناول البحث الاقتصاد الإسلامي في ظل النظام العالمي المتغير، وهدف إلى التعرف على النظام الاقتصادي العالمي وتطوره. والعلاقة بين الاقتصاد الإسلامي، والنظام العالمي- عكس إطار للتعاون والتعامل، وتبادل المصالح مع باقي أعضاء المجتمع الدولي لتحقيق هدف الإسلام الذي جاء ليعيش المسلمون أمة واحدة، ويتضامنوا مع العالم ليكونوا كياناً واحداً تتكامل فيه موارد وإمكانيات لتوفير احتياجاته. وتوصل البحث إلى الاعتماد على المدخرات المحلية في بناء التجربة التنموية، والتركيز على التنمية البشرية في مجال

التعليم والصحة لتحقيق التقدم. وعلى دول العالم الإسلامي الأخذ بالتجارب السابقة والاستفادة منها ولو استغرق هذا زمناً طويلاً.

أما البحث الثاني من هذا المحور فقد حمل عنوان: **دور اللغة العربية في بناء الاقتصاد المعرفي وتكوينه « دراسة بينية »**، للدكتور محمد أحمد عبدالعاطي، بهدف إلى الكشف عن وظيفة اللغة وفعاليتها الاقتصادية من جانب، والربط بين نظريات اقتصاديات اللغة والتنمية المستدامة من جانب آخر، وذلك عن طريق عاملين أساسيين هما: المعرفة، ووسيلة نَفاذ تحقيقها وهي اللغة الأم، وذلك نظراً إلى أن زيادة دخل الفرد لا يتأتى إلا عندما تتاح المعرفة وتوَطّن وتنشر باللغة الأم، لتكون ملكاً حراً ومشاعاً لكل أفراد المجتمع، وكلا العاملين يُعدان من الأصول غير المالية في الاقتصاد العالمي الجديد، وبهما تكتمل أركان التنمية المستدامة في تحقيق الرعاية الاجتماعية ورفع متوسط دخل الفرد عبر مجتمع يولد المعرفة، وينشرها ويستثمرها عن طريق العقل والوحي معاً، من أجل ازدهار المواطن ورفاهيته، ومن أهم نتائجه: أن اللغة تؤدي وظيفتين في الاقتصاد، فهي أداة اقتصادية مثل النقود، وقطاع اقتصادي بالصناعات الثقافية وعائداتها، وأن العنصر الأساس في حل ندرة الموارد هو رأس المال البشري، كما أن تصدير اللغات أصبح سلعة لها ميزة خاصة.

وحمل البحث الثالث عنوان: **دور الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات الاقتصادية**، للدكتور محمد الرشيد سعيد عيسى، جاء البحث كمحاولة لوضع حلول تسهم في معالجة الأزمات الراهنة، وهدف إلى تحليل هذه الأزمة من خلال التعريف بهذا المفهوم، وتسليط الضوء على الأزمة الحالية، ومعرفة النظم المتسببة في هذه الأزمة، وإيجاد بعض الحلول في نظر

الفكر الاقتصادي الإسلامي، وإثبات عدم نفع هذه النظم الوضعية، وضرورة العودة للإسلام ونظامه المالي والاقتصادي، وخلص البحث إلى أن السبب الرئيس في إيجاد الأزمة الاقتصادية الراهنة هو : شيوع ظاهرة التعامل بالربا، أو ظاهرة التعامل بالديون القائمة على الربا : بيعاً، وإقراضاً، واقتراضاً، في كافة عناصر النشاط الاقتصادي، إبتداءً بالقطاع الأهلي (الأسر)، وقطاع المدخرين، ومروراً بقطاع المصارف الربوية، وقطاع المنشآت الاقتصادية، وانتهاءً بالبورصة التي تتعامل بنظام بيع الديون المحرم في الشريعة، بالإضافة إلى معاملات غير شرعية أخرى.

وجاء البحث الرابع بعنوان: **تفعيل مبدأ الجدارة وأثره في بناء اقتصاديات الدولة**، للدكتور عماد حمدي إبراهيم، هدف البحث إلى إبراز سبق التجربة الإسلامية في مكافحة الفساد، وبيان أثر تنمية القيادات الإدارية في بناء اقتصاديات الدولة، وتوصلت الدراسة إلى أن الرسول صلى الله عليه وسلم، كقائد أعلى للدولة كان خبيراً بأصحابه، عالماً بالمجال الذي يتميز فيه كل فرد منهم عن غيره، وهذا أمرٌ لابد من توافره في القائمين على شؤون الحكم والإدارة؛ حتى يسهل عليهم اختيار من يستعملونهم في المهام الإدارية المختلفة.

والبحث الخامس جاء بعنوان: **المشكلات والتحديات التي تواجه الاقتصاد الإسلامي، المشكلات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في الصومال «بنك السلام الصومالي أنموذجاً»**، للأستاذ عثمان علي عبدالله حمزة، حاول البحث التركيز على إبراز أهمية الاقتصاد عامة والإسلامي منه خاصة وأن الاقتصاد الإسلامي سبب لنهضة الأمم عامة والإسلامية منها خاصة،

وعامل من عوامل قوة الأمة الإسلامية وركيزة أساسية من ركائز استقلالها. وإذا كان الاقتصاد بتلك المكانة والأهمية فإنه يجب إيلاؤه العناية اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة والمرجوة. ومجال الاقتصاد الإسلامي مجال واسع لا يقتصر في إنشاء البنوك الإسلامية فقط؛ إذأن المصارف الإسلامية جزء من الاقتصاد الإسلامي، وليست هي الاقتصاد الإسلامي كله. ويعاني الاقتصاد الإسلامي من مشكلات وتحديات تهدد وجوده واستمراريته؛ وتفقده مضمونه وجوهره؛ وتوصل البحث إلى أن عدم القناعة في أوساط بعض شرائح المجتمعات الإسلامية على المستوى المحلي لبعض المعاملات الإسلامية، كالمرابحة على سبيل المثال، وقلة المعرفة والكوادر في مجال الاقتصاد الإسلامي على المستوى المجتمعي المحلي؛ فغالبية المجتمع لا يميز بين الربا – كجريمة اقتصادية – وبين المعاملات الإسلامية المباحة، فيصفون بعض المعاملات بأنها ربوية مع خلوها من الربا. فمنهم من استهان بالربا، ومنهم من أقحمه في غير مجاله، وعدم التسويق الكافي على المستوى العالمي.

المحورالسابع: دور مناهج التعليم في نشر ثقافة الاقتصاد الإسلامي:

وقد اشتمل هذا المحور على بحثين هما:

البحث الأول جاء تحت عنوان: **منهجية مقررات قسم الاقتصاد الإسلامي في جامعة القرآن الكريم**، للدكتور عبدالمجيد الهادي عبدالعزيز محمد، تناول البحث موضوع منهجية الاقتصاد الإسلامي في جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم حيث تمثلت مشكلة البحث في ما القواعد الفقهية التي استندت عليها جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم في منهج تدريس الاقتصاد الإسلامي وكيفية ترتيب المقررات في الفصول الدراسية، وهدفت

الدراسة إلى التعريف بالاقتصاد الإسلامي وأهم مصادر المعرفة فيه والتعرف على تجربة جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم في تأصيل مقررات الاقتصاد. توصلت الورقة إلى عدة نتائج أهمها أن الاقتصاد الإسلامي يستوعب كل المعاملات المالية والاقتصادية المعاصرة، وأن تأصيل المعرفة يعني وضعها في نسقها الإيماني القويم المؤسس على الاعتقاد بألوهية الله، وربوبيته للوجود وأن هناك قواعد ومبادئ إسلامية ثابتة لا تقبل التغيير وصالحة لكل زمان ومكان.

جاء البحث الثاني بعنوان: **تجربة جامعة باتنة في تدريس الاقتصاد الإسلامي « نظرة نقدية تقويمية»**، للأستاذة زازة جوهرة، حاولت الدراسة تسليط الضوء على تجربة تدريس الاقتصاد الإسلامي في جامعة الحاج لخضر-باتنة، من خلال عرضها لأهم مناهج التدريس المعتمدة في تدريس الاقتصاد الإسلامي، مروراً بالمواد المختارة والمقاييس، محاولة بذلك تقييم التجربة التي تمتد لسنوات خلت، والوقوف على أثر ذلك في نشر ثقافة الاقتصاد الإسلامي.

د. الهندي أحمد الشريف